

أوراق كارنيغي

عقد من جهود الإصلاح المتعثرة في الأردن

النظام الريعي العنيد

مروان المعشر

أيار / مايو 2011

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
واشنطن ■ موسكو ■ بيجينغ ■ بيروت ■ بروكسل



عقد من جهود
الإصلاح المتعثرة
في الأردن

النظام الريعي العنيد

مروان المعشر

أيار/ مايو 2011

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

© 2011 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي . جميع الحقوق محفوظة .

يمنع نسخ أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي شكل أو بأي وسيلة من دون الحصول على إذن خطي من مؤسسة كارنيغي . يرجى توجيه الطلبات إلى:

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
قسم المنشورات
1779 Massachusetts Avenue, NW
Washington, D.C. 20036
United States
P +1 202 483 7600 F +1 202 483 1840
CarnegieEndowment.org | info@CarnegieEndowment.org

أو إلى العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
برج العازارية، الطابق الخامس
رقم البنى 1210 2026، شارع الأمير بشير
وسط بيروت التجاري
بيروت، لبنان
تلفون: 9611991491
فاكس: 9611991591
ص. ب: 11 - 1061 رياض الصلح
www.carnegie-mec.org
info@Carnegie-mec.org

يمكن تحميل هذا المنشور مجاناً من الموقع:

<http://www.CarnegieEndowment.org>

تتوفر أيضاً نسخ مطبوعة محدودة. لطلب نسخة أرسل رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي:
pubs@CarnegieEndowment.org

المحتويات

- 1 موجز ◀
- 3 مقدمة ◀
- 4 السنوات الأولى ◀
- 6 حكومات علي أبو الراغب، 2000-2003 ◀
- 7 مبادرة الأردن أولاً، 2002 ◀
- 9 التحول نحو الإصلاح السياسي: حكومة فيصل الفايز 2003 ◀
- 12 الأجندة الوطنية، 2005 ◀
- 17 مبادرة كلنا الأردن، 2006 ◀
- 20 مراجعة عقد من الزمن: نظرة إلى الوراء ◀
- 20 «تطبيق مفهوم التنمية السياسية التي تشارك فيها كل قوى المجتمع» ◀
- 21 «تطوير وسائل إعلام حرة ومستقلة ومهنية» ◀
- 22 «المشاركة الفعالة والحقيقية للمرأة الأردنية» ◀
- 23 «زيادة الإنتاجية» ◀
- 23 خاتمة ◀

تتطلب الاحتجاجات، التي اندلعت في طول الشرق الأوسط وعرضه في ربيع العام 2011، إيلاء المزيد من الاهتمام للإصلاح في المنطقة. وقد حاول الملك عبد الله الثاني إطلاق عدد من مبادرات الإصلاح السياسي في الأردن منذ تولّيه العرش في العام 1999. بيد أن طبقة عنيدة من النخب السياسية والبيروقراطيين، ممن كانوا يخشون أن تنقل مثل هذه الجهود البلاد من النظام الريعي القائم منذ عقود إلى آخر يعتمد على الجدارة، أحبطت كل الجهود لانفتاح النظام السياسي. وقد تبنّت هذه المجموعة، وبدقة، أن من شأن الإصلاح أن يؤدي، وإن بصورة تدريجية، بالامتيازات التي حازتها على مدى فترة طويلة من الزمن في مقابل ولائها الأعمى للنظام. وبالتالي، لم تقف تلك الطبقة بشكل حازم ضد جهود الإصلاح في حد ذاتها وحسب، بل عارضت أيضاً سياسات الملك نفسه.

أحد الأمثلة على جهود الإصلاح التدريجي والجاد التي بذلها الملك هي الأجندة الوطنية الأردنية، التي تُمثّل برنامج عمل مفصلاً للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وقد تم وضع هذه الوثيقة في العام 2005 من قِبَل لجنة مكوّنة من شخصيات من الأحزاب السياسية والبرلمان ووسائل الإعلام والمجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومة، مثّلوا مروحة واسعة من الإيديولوجيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لم تعتمد هذه المجموعة على البيانات البلاغية، بل اقترحت برامج محددة بجداول زمنية محددة، ومؤشرات أداء، وروابط بالميزانية.

في مجال الإصلاح السياسي، اقترحت الأجندة قوانين جديدة لفتح الانتخابات، ومنع التمييز ضد المرأة، وتشجيع حرية الصحافة، ومعالجة القضايا الأخرى، كل ذلك بهدف بناء نظام للضوابط والتوازنات (للفصل بين السلطات) في البلد تدريجياً، والانتقال من النظام الريعي القديم، الذي كان يمنح الامتيازات لنخبة صغيرة، إلى آخر يعتمد فيه النجاح على الكفاءة. وبسبب هذا الهدف بالضبط تم إسقاط المحاولة على يد مؤسسة سياسية وبيروقراطية متجذّرة.

من الهام أن نفهم المبادرات المقترحة ودورها في تطوير عملية إصلاح سياسي تدريجية وجادّة لوضع البلاد على مسار ثابت نحو نظام سياسي يتوفّر على ضوابط وتوازنات، واقتصاد يتّسم بالنمو المطّرد والمؤلّد داخلياً. وعند تحليل الأسباب البنيويّة لاستمرار تعثّر جهود الإصلاح، يصبح الجواب واضحاً: لكي يحمي النظام نفسه، خلق جماعة سياسية وبيروقراطية مؤالية. لكن هذه الجماعة باتت الآن متحصّنة ومتجذّرة ولاينتابها أي وخز ضمير حيال الانقلاب على مؤسسها عندما تتعرّض مصالحها (وليس مصالح البلاد) إلى الخطر. ولانقتصر هذه الظاهرة على الأردن، بل يمكن العثور عليها في معظم أنحاء العالم العربي.

لقد توقفت عملية الإصلاح في الأردن إلى حدّ كبير منذ أن طُرِحَت الأجنـدة الوطنيـة لأوّل مرّة في العام 2005. صحيح أن الحكومات المتعاقبة أعربت عن دعم لفظي للأجنـدة، إلا أنها أسقطت كل الإشارات إلى توصيات هذه الأجنـدة في شأن الإصلاح السياسي. وبقي قانون الانتخابات القديم – الذي ينطوي على خلل بنيوي بهدف إحباط تطوير برلمان قوي ونظام للفصل بين السلطات – من دون أي تغيير تقريباً. كما أدّى عدم وجود عملية إصلاح جدية إلى ظهور برلمانات متعاقبة ضعيفة، وارتفاع معدلات الفساد، وتآكل ثقة الناس في مؤسسات الدولة. وهذا كله تجلّى في توترات اجتماعية لم يسبق لها مثيل في البلاد.

مقدمة

في الأول من شباط/ فبراير 2011، وبعد أسابيع من الاحتجاجات التي سبقت الانتفاضات في كل من تونس ومصر، أقال الملك عبد الله الثاني حكومة سمير الرفاعي التي لم تكن تحظى بالشعبية، وعهد إلى الدكتور معروف البخيت، وهو جنرال سابق في الجيش ورئيس سابق للوزراء، تشكيل حكومة جديدة. كانت مهمة البخيت الرئيسة هي «القيام بخطوات سريعة وعملية ولمموسة لإطلاق عملية إصلاح سياسي حقيقية تعكس رؤية (الأردن) للإصلاح الشامل والتحديث والتنمية»¹. وعلى الرغم من أن الإشارات إلى الإصلاح السياسي كثرت في كتاب التكليف الأحدث هذا، إلا أنها لم تكن جديدة.

منذ توليه العرش في العام 1999، عهد الملك إلى كل حكومة معيّنة تقريباً ببعض جوانب الإصلاح السياسي. بيد أن ما كان جديداً في كتاب التكليف هذا بالتحديد هو الاعتراف الصريح بأن «عملية الإصلاح شابتها ثغرات واختلالات»، وأن هذه الثغرات والاختلالات كانت نتيجة «الخوف من التغيير من قبل بعض من قاوموه لحماية مصالحهم الخاصة.. ماكّف البلاد ثمناً باهظاً وحرماً من الكثير من فرص الإنجاز»².

في العديد من الخطب والمقابلات الصحافية على مدى السنوات القليلة الماضية، أُلح الملك إلى شعوره بالإحباط من أولئك الذين لا يرغبون في قبول التغيير. ومع ذلك، فإن الكلمات في هذا الخطاب الأخير مثّلت أوضح هجوم إلى الآن على الذين قاوموا الإصلاح. كانت التهمة واضحة: الدوافع الكامنة خلف مقاومة التغيير من جانب هذه الجماعات، التي أنشأها ودعمها النظام في الواقع على مدى عقود، تتبع من رغبتها في حماية مصالحها الخاصة، حتى على حساب الدولة.

هل كان من الممكن أن تتخذ جهود الإصلاح مساراً مختلفاً في الأردن؟ في بلد يتمتع فيه الملك بسلطات واسعة في جميع فروع الحكومة، يطرح شعوره الواضح بخيبة الأمل إزاء جهود الإصلاح المتعثرة سؤالاً عن السبب في بقاء الوضع الراهن على حاله. فقد تم تجاهل هذه العملية التي استمرت عقوداً من الزمن، بمبادرة من الملك، إلى حد كبير، من قبل طبقة متحجرة من النخب التي تسعى إلى حماية مصالحها الخاصة. التناقض الواضح بين توجيهات الملك لرؤساء الوزراء السبعة الذين كلفهم بتشكيل الحكومات خلال سنواته الاثنتي عشرة في السلطة - والسجل الفعلي للإصلاح الذي أكملته هذه الحكومات المتعاقبة - يشير إلى مشكلة بنيوية غالباً ما يتم تجاهلها.

لقد أجريت بحوث كثيرة في شأن تشكّل نظم ريعية وشبه ريعية في العالم العربي،³ حيث تعتمد الدولة على عائدات مصادر غير منتجة كالنفط أو المساعدة الخارجية. بيد أنه يتم أيضاً استخدام

مثل تلك العائدات على وجه الخصوص لتوفير امتيازات للنخبة السياسية في مقابل ولائها. هذه المجموعات، التي طوّرتها أنظمة عربية كثيرة على مدى عقود، تدعم النظام القائم لأنها تحتل مكانة متميزة قد تكون عرضة إلى الخطر في الأنظمة التي تقوم على الجدارة، بدلاً من تلك التي تقوم على الزبائنية والمحسوبية.

في حالة الأردن، أصبحت هذه الجماعة متحصّنة وقوية ومتحجّرة للغاية، إلى درجة أنها الآن لاتقاوم مثل هذا الإصلاح من أسفل وحسب، بل - وهنا الأخطر - من أعلى. بعبارة أخرى، هذه النخب أصبحت متمردة، ونصّبت نفسها وصية على الدولة، وتعتقد أنها هي وحدها من يجب أن يقرّر كيف ينبغي للبلد أن يتطوّر. إنها لاتتورّع عن معارضة توجيهات القادة أو الأنظمة التي صنعتها في المقام الأول إذا مارأت أن أولئك القادة يعتمدون سياسات تهدّد مصالحها.

تشير دراسة الإصلاحات السياسية التي قامت بها الحكومات المتعاقبة في الأردن خلال العقد الماضي إلى أنه تم، في معظم الحالات، تجاهل وتمييع توجيهات الملك، وأحياناً، معارضتها بشكل مباشر. هذا لايعني أن أهداف هذه الطبقة والملك كانت متناقضة على الدوام، لكنه يوحي بأن النظام الريعي، مع مرور الوقت ومن خلال تحصّنه، خلق وحوشاً سوف ترزخ فقط طالما أن النظام يديم سياسة الامتيازات القديمة.

وبالتالي، من المرجح أن تتبّع هذه المجموعات سياسات

متناقضة إزاء الإصلاح السياسي، ما يؤدّي إلى وجود ثغرات واختلالات شكا منها أحدث كتاب تكليف للملك. وقد أثبتت هذه النظم الريعية بالفعل أن من الصعب الإبقاء عليها. ففي عالم عربي يطالب أكثر فأكثر بتحسين الحوكمة وبقدر أكبر من المساءلة، سوف تشكل هذه النظم المتحجّرة تهديداً كبيراً للاستقرار، ولاسيما في البلدان ضعيفة الموارد كالأردن.

أصبحت مجموعة النخب السياسية هذه متحصّنة وقوية ومتحجّرة للغاية، إلى درجة أنها الآن لاتقاوم مثل هذا الإصلاح من أسفل وحسب، بل - وهنا الأخطر - من أعلى. بعبارة أخرى، هذه النخب أصبحت متمردة، ونصّبت نفسها وصية على الدولة، وتعتقد أنها هي وحدها من يجب أن يقرّر كيف ينبغي للبلد أن يتطوّر.

السنوات الأولى

ورث الملك عبد الله في العام 1999 بلداً مستقرّاً من الناحية السياسية، إذ كان الأردن قد وقّع معاهدة سلام مع إسرائيل قبل خمس سنوات، ونجح، في ظل حكم والده الملك حسين، في صدّ التهديدات التي تعرّض إليها من أنظمة عربية عدّة، وفي إقامة علاقات وثيقة مع العديد منها. ومع ذلك، فإن الأزمة الاقتصادية التي عانى منها الأردن في العام 1988 - والتي نجمت عن الإسراف في الإنفاق من جانب الحكومات المتعاقبة ونقص المساعدات الاقتصادية العربية - وموقفه المتصوّر

أثناء حرب الخليج الأولى (عندما عارض الملك حسين كلاً من احتلال الكويت ونشر قوات أجنبية في المنطقة) توجّجا بوضع اقتصادي صعب تفاقم من جرّاء فقدان المساعدات العربية التقليدية، وحتى العام 1997، معظم المساعدات الأميركية أيضاً.

أصاب الفتور خطط خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وتقليص البيروقراطية، وقطع الدعم الحكومي، على سبيل المثال، على مدى سنوات⁴. وفي ظل مثل هذه الظروف، كان من الطبيعي أن يكرّس الملك معظم طاقاته المبكرة للتعامل مع الظروف الاقتصادية القاسية للبلاد. ومع ذلك، كان عمر الملك الشاب أقرب كثيراً إلى أعمار عامة السكان، وبما أن زوجته الملكة رانيا من أصل فلسطيني، فكان ثمّة آمال وتوقعات واسعة بأن الحاكم الجديد سيولي المزيد من الاهتمام لمسألتي انفتاح النظام السياسي وتعزيز الوحدة الوطنية.

في كتاب التكليف الأول لرئيس الوزراء عبدالرؤوف الروابدة، شدّد الملك على ضرورة تعزيز الوحدة الوطنية وتشجيع الديمقراطية، وتقوية الجهاز القضائي، وزيادة الكفاءة في القطاع العام، وتعزيز دور وسائل الإعلام في تشجيع حرية التعبير. كانت الإشارات إلى مثل هذه العناصر في الإصلاح السياسي لاتزال عامة، ولم تكن قد أصبحت بعد جزءاً من برنامج شامل. وكان مجال التركيز اقتصادياً إلى حدّ كبير وأدى إلى تحقيق بعض الإنجازات البارزة، مثل انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية في العام 1999

واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة في العام 2000، وهو الاتفاق الأول من نوعه بين الولايات المتحدة وأي بلد عربي.

لكن على جبهة الإصلاح السياسي، لم يحدث سوى القليل من التطورات الإيجابية. كان ينظر على نطاق واسع إلى الروابدة، وهو سياسي من ذوي الخبرة لكنه محافظ من الضفة الشرقية، على أنه متحيّز ضد الأردنيين من أصل فلسطيني، ونافر عموماً من القطاع الخاص ووسائل الإعلام. ثم أن صراعه مع إحدى الصحف المحلية، فضلاً عن تقاعسه عن تغيير قانون الصحافة والمطبوعات المقيد المثير للجدل، لم يجعله محبوباً في عيون الصحافة.

علاوة على ذلك، فإن خلافة مع رئيس الديوان الملكي الليبرالي، عبدالكريم الكباريتي، الذي أيّد سياسة الملك في معاملة جميع الأردنيين على قدم المساواة، انتهى بتقديم الكباريتي استقالته احتجاجاً. هذا المسار لم يكسب الروابدة الكثير من المؤيدين، وفي نيسان/أبريل 2000، وقّع ما يقرب من ثلثي أعضاء مجلس النواب عريضة تدعو إلى إقالة حكومته. وفي نهاية المطاف، أدّت مقاومته للتغيير السياسي والاقتصادي، فضلاً عن استقالة ثلاثة وزراء ليبراليين في حكومته، إلى سقوطه. وبذلك، لم تمسّ حتى دعوة الملك إلى إصلاح قانون الانتخابات.

أثبتت هذه النظم الريعية بالفعل أن من الصعب الإبقاء عليها. ففي عالم عربي يطالب أكثر فأكثر بتحسين الحوكمة وبقدر أكبر من المساءلة، سوف تشكل هذه النظم المتحجرة تهديداً كبيراً للاستقرار.

عندما تمت إقالة الروابدة في حزيران/يونيو 2000، لم يكن بمقدور حكومته الإشارة إلى تحقيق أي تقدم ذي أهمية على صعيد الإصلاح السياسي. فقد قيل إنه نجح في إقناع الملك مؤقتاً بأن الإصلاح السياسي ينطوي على مخاطر كبيرة على الاستقرار إذا ما اقترن بالإصلاح الاقتصادي المتسارع.⁵ لم يكن الروابدة، الذي كان في الستين من العمر آنذاك، من جيل عامة السكان (70 في المئة منهم تحت سن الثلاثين) ولا من جيل الملك، إذ كانوا - أي الملك والسكان - أصغر سناً بكثير من الروابدة وحريصين على تسريع وتيرة التغيير في البلاد.

◀ حكومات علي أبو الراغب، 2000-2003

في الفترة الممتدة بين حزيران/يونيو 2000، وبين آب/أغسطس 2003، انتدب الملك عبدالله علي أبو الراغب لرتاسة ثلاث حكومات متتالية. كان من المفترض أن يمثل أبو الراغب كل شيء لم يكنه الروابدة. فعلى الرغم من أنه أيضاً سياسي من أبناء الضفة الشرقية، إلا أنه كان أصغر سناً وأكثر ليبرالية، سياسياً واقتصادياً. لم يكرّر الملك فقط تمنياته بالحفاظ على الوحدة الوطنية في كتاب تكليف رئيس الوزراء الجديد وحسب، بل عهد أيضاً إلى الحكومة الجديدة بتفعيل نص دستوري يدعو إلى المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين، بغض النظر عن أصلهم.

كانت توجيهات الملك في شأن الإصلاح السياسي أقوى وأكثر من مجرد كونها تعويضاً عن افتقار كتاب التكليف السابق إلى التحديد. فقد طلب من أبو الراغب سنّ «قانون انتخابات عصري يمنح الجميع فرصة للمنافسة الحرة والنزيهة لتمثيل مختلف قطاعات المجتمع بكل ألوانه السياسية والثقافية».⁶

وعدا عن قانون الانتخابات، أعطى الملك توجيهات أخرى محددة تتضمن دعم تشكيل الأحزاب السياسية (والإدماج المشروع للمعارضة)، وحماية استقلالية السلطة القضائية وكفاءتها، والعمل من أجل صحافة حرة ومستقلة. وهكذا، بدأت صياغة توجيهات الملك في شأن الإصلاح تتم وفق رؤية أكثر شمولاً للعناصر اللازمة لتفعيلها وتجاوزت، على نحو واضح، مجرد الكلام المنمّق.

لكن لسوء الحظ، تلك التوجيهات لم تنفّذ. صحيح أن الحكومة شرعت في تسريع مسار الإصلاح الاقتصادي، لكنها بقيت مترددة في شأن الإصلاحات السياسية الضرورية لضمان تطوير نظام للضوابط والتوازنات قادر على رصد الأنشطة الاقتصادية والحد من التجاوزات. وفي الواقع، تحرّكت الحكومة في الاتجاه المعاكس تماماً.

فبدلاً من تعزيز التعددية، والديمقراطية، وتشكيل الأحزاب السياسية، قام الملك - بناءً على توصية من الحكومة وأجهزة الاستخبارات القوية - بجلّ البرلمان في حزيران/يونيو 2001. وتم تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمّى تحت ذريعة «التوترات الإقليمية» في الأراضي الفلسطينية،

وفي العراق فيما بعد. وبالفعل، لم تُجرَ الانتخابات مرة أخرى إلا بعد عامين كاملين، في حزيران/يونيو 2003.

صدر ما يقرب من 211 قانوناً مؤقتاً خلال فترة غياب البرلمان، استناداً إلى بند في الدستور يجيز إقرار قوانين من قبل الحكومة في غياب مجلس النواب في الظروف الطارئة. كان هذا في أحسن الأحوال سوء تفسير فاضحاً للدستور الأردني، الذي يمنح، في المادة 94 الفقرة (أ)، مجلس الوزراء (بعد موافقة الملك) سلطة إصدار قوانين مؤقتة في غياب البرلمان فقط في شأن المسائل التي تتطلب اتخاذ «التدابير الضرورية التي لاتقبل التأخير أو تستلزم مصروفات لاتحتمل التأجيل».⁷ خلافاً لتوجيهات كتاب التكليف، أقرت الحكومة قوانين حدت أكثر من حرية الصحافة والتظاهرات العامة. وبدلاً من الالتزام بخصخصة وسائل الإعلام ورفع يدها عن الصحافة، اختارت الحكومة التخلي عن السيطرة المباشرة على مؤسسة الضمان الاجتماعي (التي كانت المساهم الأساسي في ثلاث صحف يومية محلية من أصل أربع)، لكنها أبقت سيطرتها على هذه الصحف من خلال وسائل غير مباشرة.

الأهم من ذلك أن التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخابات (القانون الرقم 34 للعام 2001)،⁸ كانت غير ذي أهمية، حيث خفضت سن الاقتراع من تسعة عشر إلى ثمانية عشر عاماً، وزادت عدد النواب من 80 إلى 110 - بما في ذلك كوتا من ستة مقاعد للمرأة - وغيّرت حجم الدوائر الانتخابية من خلال زيادة عددها من 20 إلى 45.

لكن لم يتم القيام بشيء حيال التعديلات الجوهرية اللازمة للتعامل مع توجيهات الملك في شأن تشكيل الأحزاب السياسية وضمان المساواة والتمثيل للأردنيين، بغض النظر عن انتمائهم العرقي. لم يعدل القانون الجديد نظام التصويت للسماح بتمثيل الأحزاب السياسية، وأبقى على نظام تقسيم الدوائر المثير للجدل على حاله إلى حد كبير، وهو نظام صمم للإبقاء على عدد أعضاء البرلمان من أصل فلسطيني في الحد الأدنى.

◀ مبادرة الأردن أولاً، 2002

كانت حملة «الأردن أولاً» هي المبادرة الأولى في ظل حكم الملك عبدالله، التي حاولت التعبير عن رؤية شاملة للإصلاح الاقتصادي والسياسي، على الرغم من أنها كانت تميل بقوة أكبر نحو القضايا الاقتصادية. تضمّنت المبادرة التي أطلقها القصر، تشكيل لجنة وطنية للتعاطي مع القضايا الاقتصادية والسياسية المختلفة. وقد ناقش القسم الخاص بالإصلاح السياسي خمس قضايا: (1) إمكانية إنشاء محكمة دستورية، (2) صياغة قانون جديد للأحزاب السياسية بهدف إنهاء حالة الانقسام بين الأحزاب السياسية من خلال تشجيع عمليات الدمج في ما بينها، (3) إدخال كوتا

برلمانية للمرأة، (4) سنّ تدابير لمكافحة الفساد، و(5) وضع قواعد تشمل العلاقات بين النقابات المهنية والدولة والمجتمع بصفة عامة.

لكن، في حين أدعت الوثيقة النهائية التي نجمت عن المبادرة أن هذه الأخيرة تمثل عقداً اجتماعياً جديداً من شأنه إعادة تعريف العلاقة بين المواطن والدولة، إلا أن اللجنة لم تكن شاملة تماماً. فقد كان معظم أعضائها من المسؤولين الحكوميين، وأعضاء البرلمان، وبعض قادة القطاع الخاص، لكن لم يكن هناك أعضاء من المعارضة. وفي هذه الحالة، لا يمكن أن تُعزى أوجه القصور الداخلية للبرنامج إلى التخريب من قبل النخبة السياسية فقط، بل أيضاً إلى فشل اللجنة في الإفصاح عن أهدافها وغاياتها بشكل كاف. كما افتقرت اللجنة أيضاً إلى دعم واسع من الحكومة، وأصدرت وثيقة لم ترق إلى مستوى وعدها بتقديم عقد اجتماعي شامل.

وبالتالي يتحمل القصر جزءاً من المسؤولية عن عدم وجود استراتيجية متماسكة وشاملة. وباستثناء اللوحات الإعلانية الضخمة، والمشابك، وغيرها من المواد الترويجية لشعار «الأردن أولاً»، لم يُبذل سوى القليل من الجهد لشرح الهدف من المبادرة. ووفقاً لمركز الجامعة الأردنية للدراسات الاستراتيجية، فإن ثلاثة أرباع الأردنيين سمعوا بشعار «الأردن أولاً»، لكن نسبة 16 في المئة فقط منهم يعرفون أنه وثيقة استراتيجية تتعلق بالإصلاح.⁹ ونتيجة لذلك، تم تقليصه إلى مجرد شعار، والإشادة به أو مهاجمته بسبب مقارنته التي اعتُبرت داخلية، اعتماداً على الجانب الذي يقف عليه المرء من الطيف السياسي.

كانت حملة «الأردن أولاً» هي المبادرة الأولى في ظل حكم الملك عبد الله، التي حاولت التعبير عن رؤية شاملة للإصلاح الاقتصادي والسياسي.

في نهاية المطاف، كانت التوصية الوحيدة التي اعتمدها الحكومة هي كوتا المرأة المكوّنة من ستة مقاعد برلمانية. وقد ذوت المبادرة واللوحات الإعلانية بسرعة، حيث لم تكتسب أبداً قوة جذب حقيقية في المجتمع.

لم يُسفر استبدال الروابدة المحافظ بأبو الراغب الليبرالي في نهاية المطاف عن أي إصلاح سياسي جاد. وإذا ما وضعنا جانباً آراء رئيسي الوزراء السياسية، فإن دعوة الملك إلى مزيد من الديمقراطية والمساواة كانت على عكس وجهات نظر المؤسسة السياسية عموماً، ولاسيما وجهات نظر أجهزة المخابرات ذات النفوذ في ذلك الوقت. وفي حين كانت وجهات نظر الملك الخاصة حول الإصلاح السياسي لاتزال قيد التطوير - كما أظهرت حملة «الأردن أولاً» - لم تكن المؤسسة السياسية مستعدة لمثل هذه التحولات الكبرى في المجتمع الأردني. ولذلك فقد نجحت في الدفع باتجاه تأجيل الانتخابات لمدة عامين، واستحصلت على قانون انتخابات لامس هامش القضايا الحقيقية فقط، ولم يقترب حتى من توجيهات التكليف التي أصدرها الملك.

وفي هذه الأثناء، كان الهدف من كثير من القوانين الـ211 التي أقرت هو تحرير الاقتصاد الأردني

أكثر، لكن من دون وجود برلمان قائم للتصديق على هذه القوانين. وقد تم النظر إلى العديد من هذه القوانين - ولا يزال ينظر إليها - بعين الشك، لأن العملية كانت أقل من شفافة. وربما كانت أعمال الشغب المتكررة في مدينة معان الجنوبية التي بدأت في نهاية العام 2002 - وانطوت على اشتباكات بين الشرطة والجيش من جهة وعناصر معانية محلية من جهة أخرى - في جزء منها، نتيجة ممارسات بعض العصابات الخارجة على القانون. لكن الكثيرين رأوا أنها مظهر من مظاهر الإحباط بسبب سياسات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فضلاً عن كونها مؤشراً على تصاعد التوترات والصعوبات الاقتصادية. في نواح كثيرة، كانت معان بمثابة اختبار للصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يواجهها الأردن.¹⁰ وغالباً ما يشترك الآخرون في جميع أنحاء البلد في السخط السياسي في معان، وتحديدًا في شأن قضايا من قبيل انهيار الوضع في العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة، وفرض قيود على المعارضة السلمية.¹¹

◀ التحول نحو الإصلاح السياسي:

حكومة فيصل الفايز 2003

في خطاب ألقاه في شباط/فبراير 2003 وسبق الحرب في العراق، دعا الرئيس الأميركي جورج بوش القادة العرب إلى معالجة «فجوة الحرية»، وأشار إلى احتمال أن تحث إزالة نظام صدام حسين على انفتاح الأنظمة السياسية في العالم العربي.¹² وبالتالي كان العام 2003 صعباً بالنسبة إلى المنطقة، ولم يكن الأردن استثناءً. فقد أدى الغزو الأميركي للعراق في آذار/مارس إلى زيادة التوترات الداخلية والإقليمية إلى مستويات غير مسبوقة، ووجد الأردن نفسه في وضع لا يريد فيه تكرار سياسته في حرب الخليج الأولى، وهي سياسات جلبت عليه عزلة عربية ودولية. كانت الحرب غير شعبية على نطاق واسع بين الأردنيين، حيث اندلعت المظاهرات في جميع أنحاء البلاد. ولحسن الحظ، لم تدم الحرب نفسها طويلاً، لكن - ومع تصاعد التوتر وعدم وجود فضاء سياسي يمكن توجيهها من خلاله - أصبح من الواضح أن ثمة حاجة إلى مزيد من الاهتمام بمسألة الإصلاح السياسي إذا ما أريد لمثل هذه التوترات أن تعالج على نحو ملائم.

في السنة نفسها، برز بوضوح تقسيم صارخ داخل القوى السياسية في البلاد، ما أدى إلى زيادة تآكل وجود نهج وسط في الأردن، وإمكان رسم خريطة لذلك النهج. فقد وصف تقرير صادر عن مجموعة الأزمات الدولية الوضع، في أفضل الأحوال، بأنه انقسام بين أولئك الذين لازالوا يرون التحول الديمقراطي باعتباره تهديداً للاستقرار، وبين أولئك الذين يرون أنه السبيل الوحيد لضمان أمن الأردن على المدى البعيد.¹³

استمع الملك إلى وجهتي النظر كلتيهما، وقرر في نهاية المطاف إجراء انتخابات برلمانية في حزيران/ يونيو، وتسريع عملية الإصلاح على أمل معالجة ارتفاع حدة التوتر السياسي. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2003، استبدل الحكومة القائمة بأخرى جديدة بقيادة رئيس الوزراء فيصل الفايز، كلفت بتسريع وتيرة الإصلاح السياسي وإضفاء الطابع المؤسسي عليه. وكان ينظر إلى الفايز التقليدي والقبلي، على نطاق واسع، بوصفه «رجل الملك» الذي كان الملك يأمل في ألا يعرقل الإصلاح أو يقوّضه.

في كتاب التكليف إلى الفايز، أوضح الملك أن «التمية السياسية بجميع جوانبها»¹⁴ كانت على رأس قائمة الأولويات، واعترف بأن الإصلاح الاقتصادي لا بدّ أن يترافق مع انفتاح سياسي. «لقد حان الوقت لأن نطبّق مفهوم التنمية السياسية على نحو تشاركي فيه كل القطاعات والقوى السياسية في المجتمع. . . . نحن نريد تنمية سياسية يمكن أن تنتج أحزاباً قوية وموحّدة من شخصيات مختلفة تقي بمفهوم «الأردن أولاً» وتحافظ على كرامة البلاد وقوتها».¹⁵

في كتاب التكليف، كان الملك واضحاً جداً في شأن مجالات الإصلاح السياسي التي تحتاج إلى اهتمام: نظام تعدّدي يضم النساء والشباب؛ وصحافة مسؤولة وحرّة؛ وقانون عصري للأحزاب السياسية؛ ومعركة منسّقة لمكافحة الفساد؛ وإصلاحات قضائية لضمان الحياد وحماية الحقوق؛ وإنشاء نظام يسعى إلى المعرفة قائم على التسامح والإبداع. وطالب، مرة أخرى، بقانون عصري للأحزاب السياسية وقانون عصري للانتخابات، ما يعني ضمناً أن التدابير التي تم إقرارها قبل بضعة أشهر فقط لم تكن كافية، فهي أنتجت مرة أخرى برلماناً تقليدياً جداً وضعيفاً من خلال المناورات الانتخابية ونظام الشخص الواحد والصوت الواحد، الذي يمكن للناخبين بموجبه وضع ورقة اقتراع واحدة فقط في دوائر متعددة المقاعد.

في الممارسة العملية، هذا النظام منحاز بنيوياً، في المقام الأول نظراً إلى تخطيط الدوائر المتفاوتة والمجزأة بشدّة، الذي يعمل على زيادة عدد الأفراد المنتخبين من المناطق القبلية والريفية - التي تعتمد تقليدياً على الخدمات المُقدّمة من الدولة - على حساب من هم من المناطق الحضرية. ومن شأن الإبقاء على هذه الصيغة السماح باستمرار محاباة مرشحي العشائر وضمان انتخاب مرشحين غير منتمين أيضاً (بدلاً من أعضاء الأحزاب السياسية). وعلى هذا النحو، فإن هذه الصيغة تديم النظام الريعي عن طريق السماح باستمرار إطار انتخابي إقصائي لا يعكس إرادة الشعب.

وكتدبير لتعزيز كل الأمور المتعلقة بالإصلاح السياسي، تم إنشاء وزارة جديدة للتنمية السياسية كأداة لإضفاء الطابع المؤسسي على رؤية الملك، وترجمتها إلى خطة عمل محدّدة ذات أهداف وجدول زمنية. وكلفت هذه الوزارة بتحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية على مدى خمس سنوات. وقد شملت هذه الأهداف: تعزيز الحريات العامة وحرية الصحافة، وتمكين المرأة والشباب والأحزاب السياسية، وتعزيز استقلال القضاء، وهي كلها إصلاحات تم استعراضها مراراً في كتب التكليف

الصادرة عن الملك.

في شباط/فبراير 2004، أحييت إدارة بوش مسألة الإصلاح السياسي عندما تم تسريب وثيقتها التي أطلق عليها اسم «مبادرة الشرق الأوسط الكبير»، والتي كانت ستقدم إلى مؤتمر قمة الدول الصناعية الثماني الكبرى (G8) في حزيران/يونيو من ذلك العام. اعتبرت الوثيقة محاولة من جانب الولايات المتحدة لفرض الإصلاح بالقوة، في حين تجاهلت القضايا الرئيسية مثل النزاع العربي-الإسرائيلي، وبدا أنها تتحرك ضد الإسلام. أثارت هذه المحاولة نقاشات في جامعة الدول العربية في شأن الحاجة إلى مواجهة مثل هذا المسعى من خلال مبادرة عربية نابعة من الداخل يتم إنتاجها من قبل العرب وتعالج الاحتياجات العربية مباشرة.

محصلة ذلك كانت الوثيقة التي أقرها الزعماء العرب في مؤتمر القمة العربية في تونس، في أيار/مايو 2004، وهي أول وثيقة رسمية عربية جماعية حول الإصلاح السياسي.¹⁶ وعلى الرغم من أن هذه الوثيقة خلت من التفاصيل والجدول الزمني وآليات الرصد، إلا أنها حدّدت المجالات الرئيسية للإصلاح السياسي التي ينبغي معالجتها من جانب البلدان العربية: احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير، وضمان استقلال السلطة القضائية؛ والسعي للنهوض بالمرأة؛ والاعتراف بدور المجتمع المدني؛ وتحديث النظم التعليمية، والتمسك بقيم التسامح والاعتدال.

وقعت جهود ودعوات الملك، والهادفة إلى تحديث العملية السياسية من أعلى، على أذان صماء مرة أخرى. فقد ضمّن النظام الريعي، الذي أصبح متجذراً الآن، بأن أي عملية سياسية جدية لن تتجح من دون صعوبات كبيرة. فمن ناحية، ضمّن الخلل البنيوي في قانون الانتخابات - الذي لم تكن لدى النظام نية لتغييره - بقاء البرلمان بوصفه مجلساً ذا توجهات خدمية تابعة للحكومة ومعتمداً عليها من حيث الخدمات المقدمة إلى الدوائر الانتخابية الأعضاء فيه. فهو لم يكن مجلساً معنياً بشكل جماعي بالقضايا الكبرى، ولا بالتأكيد معنياً بالإصلاح السياسي.

ومن ناحية أخرى، كانت لدى الحكومة مصلحة في استرضاء أعضاء البرلمان، من خلال توفير الخدمات بشكل ثابت، بهف البقاء في السلطة. وبالتالي، وعلى الرغم من أنه كان لدى الحكومة بعض الإصلاحيين الذين يعبرون عن أنفسهم بصراحة، سرعان ما اكتشف رئيس الوزراء أن تقدم الإصلاح السياسي يستلزم مواجهات صعبة مع النخبة السياسية في البلاد، بما في ذلك أجهزة مخابراتها. بدلاً من ذلك، اختار رئيس الوزراء أن يخفض التوقعات تدريجياً في شأن ما يمكن تحقيقه، بدل الانخراط في أي عملية منهجية تهدف إلى تطوير الحياة السياسية في البلاد.

بدلاً من دفع أجندة الإصلاح السياسي للحكومة، غير الفايز، تحت ضغط أجهزة الاستخبارات، الدفة وبدأ بالحديث عن «الإصلاح الإداري» بوصفه على رأس قائمة الأولويات خلال الهزيع الأخير من السنة. وحتى في ذلك الحين، وجدت الحكومة صعوبة في أن تقرن الأقوال بالأفعال. إحدى الخطوات المحددة التي أثارت الكثير من الأسئلة تمثلت في قرار أصدره رئيس الوزراء في كانون

الأول/ديسمبر بتعيين أكثر من 30 شخصاً - العديد منهم من الأقارب أو الأصدقاء من أعضاء البرلمان - في مناصب حكومية رفيعة، وأيضاً استبدال العديد من رؤساء الجامعات من دون القيام بعملية تدقيق.

عَوَضَ البناء على وثيقة تونس، فَقَدَ زخم الإصلاح السياسي قُوته الدافعة بحلول نهاية العام 2004. لم يكن التعديل الوزاري الذي أجري في تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام كافياً لمعالجة الوضع. وفي آذار/مارس 2005، قَدَّمَ وزير الداخلية إلى البرلمان مشروع قانون وافقت عليه الحكومة، قضى بتقليص الفضاء السياسي أكثر من خلال تنظيم أنشطة كل النقابات المهنية. وطلب مشروع القانون من النقابات إبقاء النقاشات بعيدة عن الاهتمامات السياسية، ودعا إلى إنشاء هيئة تأديبية لمعاقبة من يخرقون القانون. تلت ذلك سلسلة من الاعتصامات والاحتجاجات من جانب المجتمع المدني قوبلت بحملات قمع واعتقالات قامت بها الحكومة. وقد ناقض هذا الإجراء بشكل مباشر خطاب التكليف الذي أرسله الملك إلى الحكومة، والذي دعا فيه إلى «ديمقراطية تقوم على الحوار واحترام وجهات نظر الآخرين».¹⁷

عندما وقَّع 59 من أعضاء البرلمان عريضة تطلب من الحكومة سحب القانون، مارست هذه الأخيرة درجة عالية من الضغوط لدرجة أن ما يقرب من ثلثهم سحبوا توقيعاتهم. وصرَّح العديد من الصحافيين أن الحكومة وجَّهت الصحف للامتناع عن نشر أخبار عن الاضطرابات. وبحلول نهاية ذلك الشهر، أصبح الوضع لا يرحم.

◀ الأجنحة الوطنية، 2005

كانت عملية الإصلاح السياسي، المدفوعة من أعلى إلى حدٍّ كبير، تسير على غير هدى. فقد تمَّت معارضة توجيهات الملك مباشرة من جانب نخبة ريعية لاتريد أن تفقد أياً من امتيازاتها التي تتمتع بها إلى حدٍّ كبير. لم يكن هاماً أن التوجيهات تأتي من رأس الدولة، وبالصلاحيات الواسعة جداً الممنوحة له بموجب الدستور. ولو كانت التوجيهات قادرة على تهديد الوضع الراهن، وتؤدي إلى قيام نظام جديد - حتى لو كان نظاماً يستند إلى الجدارة بصورة أكبر، بالتالي أكثر إنتاجية على الصعيد الاقتصادي - فقد كان سيتم تأخيرها وحرفها عن مسارها بكل الوسائل الممكنة.

كان تفكير الملك يتطوّر كذلك. في بداية عهده، كان التركيز على الإصلاح الاقتصادي واضحاً، «نعمل لنعيش»، كما قال في كثير من الأحيان. لكن مثل هذه الإصلاحات الاقتصادية - والتي شملت خصخصة أصول الدولة وتحرير التجارة - لم تختبر بواسطة عملية سياسية حقيقية، ولم تحطَّ سوى بالقليل من الدعم من البرلمان، ولم تستقبل بشكل إيجابي. الكثير من أعضاء البرلمان كانوا يعتقدون أن الدولة كانت تبني أصولها للقطاع الخاص، وبذلك فهي تحدُّ من الامتيازات التي منحت للنخبة،

مثل فرص العمل في المؤسسات التي تديرها الدولة.

وحين أدخل الملك عناصر من الإصلاح السياسي - مثل المساواة أمام القانون لجميع الأردنيين، والمزيد من الحريات الصحافية، وقانون انتخابات عصري - قُدِّمت هذه التدابير من دون إطار توجيهي واضح، أو إستراتيجية، أو جدول زمني. وبذلك اعتبرت الحكومات هذه التوجيهات مفتوحة لتفسيراتها الشخصية الخاصة، وغالباً ما أدت إما إلى إصلاح مخفّف أو أنها لم تؤدّ إلى أي إصلاح على الإطلاق.

اعتبرت الحكومات هذه التوجيهات مفتوحة لتفسيراتها الشخصية الخاصة، وغالباً ما أدت إما إلى إصلاح مخفّف أو أنها لم تؤدّ إلى أي إصلاح على الإطلاق.

في شباط/فبراير 2005، قدّم الملك مبادرة جديدة. فقد كلّف حكومة فيصل الفايز بصياغة «برنامج وطني يجسد رؤيتنا جميعاً، ويحدّد البرامج الإستراتيجية والسياسات الوطنية التي ينبغي أن يكون تحقيقها ملزماً لجميع الحكومات المتعاقبة».¹⁸ وبذلك كانت الأجندة الوطنية أول جهد في البلاد يقارب عملية الإصلاح بشكل كلي، بدلاً من أن تكون مجزأة. ومضى الملك إلى حدّ تسمية لجنة ملكية «من شأنها أن تتضمن فئات واسعة من المجتمع»، وأن تقترح سياسات «في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية».

بالمقارنة مع لجنة «الأردن أولاً»، كانت اللجنة الجديدة المُسمّاة من قبل الملك الأكثر شمولاً منذ لجنة الوفاق الوطني، التي تشكّلت في عهد الملك حسين في العام 1990، والتي كلّفت بصياغة عقد اجتماعي جديد بعد الأزمة الاقتصادية وأعمال الشغب في العام 1989. تشكّلت لجنة الأجندة الوطنية في العام 2005 (حتى لا يضيع القارئ بين اللجان) من ممثلين عن الأحزاب السياسية (بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين)، والبرلمان والمجتمع المدني والناشطات من النساء، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص، بالإضافة إلى الحكومة. منح الملك اللجنة مهلة لمناقشة مروحة واسعة من السياسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد صدرت إليها التوجيهات لتطوير مبادرات في كل هذه المجالات التي يجب أن تُربط بالميزانية وأن تشمل جداول زمنية ومؤشرات أداء لتسهيل رصد وتقييم التقدم الذي يتم إحرازه.

اعتمدت اللجنة المؤلفة من 27 عضواً، وكانت برئاسة كاتب هذه الدراسة، مقارنة شاملة للإصلاح، وتوصّلت إلى إقرار مجموعة من التوصيات في سياق ثلاثة مجالات مترابطة: (1) السياسات الاقتصادية والاجتماعية، (2) الحقوق والحريات الأساسية، (3) الخدمات والبنية الأساسية للدولة.¹⁹ وقد رأت اللجنة أن الإصلاحات في هذه المجالات الثلاثة متكاملة ويجب أن تنفَّذ بصورة شاملة على أساس أن الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن يتم في غياب عملية إصلاح سياسي موازية.

ومن ثمّ وافقت اللجنة الوطنية على ثمانية مواضيع رئيسة تحتاج إلى معالجة. وتحقيقاً لهذه الغاية،

اختارت بضع مئات من الأردنيين للمساعدة في تطوير مبادرات محدّدة في هذه المجالات الثمانية. كانت الموضوعات على النحو التالي: (1) التنمية السياسية والإدماج، (2) التشريع والعدل، (3) تنمية الاستثمار، (4) الخدمات المالية والإصلاح المالي، (5) دعم العمالة والتدريب المهني، (6) الرعاية الاجتماعية، (7) التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، و(8) تطوير البنية التحتية.²⁰ من الهام تقييم بعض الأهداف التي وضعها أعضاء اللجنة لتقديم بعض المعلومات الأساسية عن مدى الإصلاحات التي تمت دراستها. ففي المجال السياسي، اقترحت الأجندة قانوناً جديداً للانتخابات من شأنه بناء قوة برلمانية أكبر بصورة تدريجية ومعالجة العيوب الهيكلية من خلال اعتماد نظام انتخابي مختلط. واقترحت إزالة جميع المواد من القوانين الأردنية التي تميّز ضد المرأة بحلول العام 2015. ودعت أيضاً إلى إقرار قوانين من شأنها أن تمنح الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام الحق في العمل بعيداً عن التدخل الحكومي. واقترحت أيضاً إقرار قوانين لضمان استقلال القضاء وكفاءته.

في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، اقترحت اللجنة خططاً قد تضاعف تقريباً الدخل الحقيقي للفرد الواحد، وتحدّ من البطالة بمقدار النصف، وتحوّل العجز في الموازنة من نحو 11 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي إلى فائض قدره 1.8 في المئة بحلول العام 2017، وهي تعني في جوهرها، الانتقال من دولة ريعية إلى اقتصاد منتج ومكتف ذاتياً. كما تضمنت خطة يتم بموجبها شمول جميع الأردنيين في الضمان الصحي بحلول العام 2012.

تم تقسيم اللجنة بصورة مرنة إلى ثلاث مجموعات: النخب التقليدية، الذين رأوا في أنفسهم حراساً للدولة وبالتالي أرادوا ضمان عدم المساس بالركائز الأساسية للنظام الربيعي (ولاسيما قانون الانتخابات)؛ الليبراليون الاقتصاديون الجدد، الذين كانوا في الغالب معنيين بتحرير الاقتصاد، والذين كانت مواقفهم تجاه الإصلاح السياسي فاترة في أحسن الأحوال؛ والليبراليون السياسيون، الذين

إذا ما وضعنا توجيهات الملك جانباً، نجد أن النخبة لم تكن مستعدة للتخلي عن السلطة، ولو بصورة تدريجية، حتى لو كان ذلك يعني نوعية حياة أفضل لجميع الأردنيين.

كانوا يرغبون في حدوث تغييرات حقيقية في النظام السياسي. كانت المجموعتان الأولى والثالثة في كثير من الأحيان على طرفي نقيض، فيما اتخذت المجموعة الثانية موقفاً ثانوياً في شأن القضايا السياسية.

كان تصميم النخبة السياسية التقليدية على تخريب هذه العملية نابعاً من خوفها من أن نظاماً يقوم على أساس الجدارة - وهذا يتضح من المناقشات في شأن الإصلاح السياسي والاقتصادي - من شأنه أن يأتي على حسابها. ومنذ البداية، كان الليبراليون السياسيون متشككين في أن النظام سيسمح في الواقع بحدوث تحوّل بعيداً عن السياسة الريعية، لكنهم كانوا مصمّمين على

إعطائه فرصة على الأقل.

واصل الملك، الذي كان يواجه مقاومة هائلة للتغيير من دائرته التقليدية، التعبير عن شعوره بالإحباط. ففي رسالة بعث بها في ربيع العام 2005 إلى رئيس الوزراء المُعين حديثاً، عدنان بدران، قال الملك صراحة «لاحظنا، ونحن مستمررون في ملاحظة، الهجوم المُركّز على الإصلاح وداعميه. ما كنا لنعترض لو أن الانتقاد والرفض كانا مستنديين إلى المعرفة والموضوعية. لكن الحقيقة واضحة، لأنّه تم تجاوز مبادئ الإصلاح، وما شهدناه هو أن أولئك الأفراد الذين تبوّوا الإصلاح تعرضوا إلى هجوم لا يتّسم بالموضوعية؛ ومن المؤسف أن هؤلاء الذين ينتقدون ويهاجمون هذا البرنامج الوطني انحرفوا عن مبادئ الإصلاح، ونجحوا في إضفاء الطابع الشخصي على أنصاره».²¹

أحد أكثر الأمثلة تعبيراً عن موقف النخبة السياسية، تضمّن لقاءً بين بعض الشخصيات الرئيسية في النخبة التقليدية - كلهم أعضاء في مجلس الأعيان - وبين الملك في 2 حزيران/يونيو 2005. كان الملك منزعجاً لأن الكثير من الانتقادات التي وُجّهت إلى جهود الأجنحة الوطنية كان منبعها هذه المجموعة، وجادل لصالح برنامج الإصلاح الشامل. ورداً على ذلك قال أحد أعضاء مجلس الأعيان للملك إن المشكلة في الواقع نابعة من مجموعة تحيط بالملك تعطي الأولوية لـ«الجدارة أكثر من الولاء» - مُلمحاً إلى أن الأمرين يقصيان بعضهما البعض - وأشار إلى أنه وجماعته لا يمكنهم دعم مثل هذه الأجنحة.²²

لم يكن هذا الفرق الجوهرى أكثر بروزاً في أي مكان منه خلال المناقشات التي أحاطت بقانون الانتخابات الجديد المقترح. فقد سعى الحرس القديم إلى تحقيق إصلاحات هامشية فقط من شأنها الإبقاء على صيغة الشخص الواحد والصوت الواحد. فمثل هذا النظام للتصويت لن يكون قادراً بشكل مستقل على ممارسة أي رقابة حقيقية على السلطة التنفيذية. من ناحية أخرى، كان الليبراليون السياسيون يضغطون لاستحداث نظام انتخابي مختلط، بحيث يعطى كل ناخب صوتين: واحد لمرشح في الدائرة الانتخابية التي يقيم فيها، والآخر للأحقة وطنية من شأنها أن تشجّع على ظهور أحزاب سياسية لها تمثيل في البرلمان. ونسبة المقاعد الممنوحة للقوائم الحزبية مقابل الدوائر الانتخابية يُفترض أن تزداد تدريجياً في كل دورة انتخابية للسماح للأردنيين بأن يتأقلموا مع مثل هذا النظام، عن طريق الابتعاد تدريجياً عن السياسة القائمة على القبلية والانتقال إلى برلمان أقوى قائم على أساس حزبي.

كان واضحاً أن هذا النظام الجديد المقترح من قبل الليبراليين السياسيين يُمثّل ابتعاداً كبيراً عن خطاب الدولة الربيعية الذي طغى على السياسة الداخلية على مدى عقود. وإذا ما وضعنا توجيهات الملك جانبا، نجد أن النخبة لم تكن مستعدة للتخلي عن السلطة، ولو بصورة تدريجية، حتى لو كان ذلك يعني نوعية حياة أفضل لجميع الأردنيين. وبالتالي شرع الفريق بشنّ حملة

ضارية في الصحافة ضد الليبراليين السياسيين بوصفهم ليبراليين اقتصاديين جددًا غير مبالين بالآثار الاجتماعية المدمرة الناجمة عن تحرير الاقتصاد.

كما اتهموا الليبراليين بالمشاركة في مؤامرة لإضعاف الدولة الأردنية، فضلاً عن توجيه أي تهمة أخرى شعروا بأنها ستلقى صدى لدى الرأي العام المشكك بالفعل بجهود الإصلاح التي تتم بمبادرة من الدولة. وقد لجأت النخبة مرة أخرى إلى حجة الاستقرار في مقابل الإصلاح، مسلحة بدعم من معظم مؤسسات الدولة السياسية والعسكرية، وصوّرت الخطة برمتها على أنها سابقة لأوانها وخطيرة.²³

تم استبدال حكومة بدران، وهو ليبرالي عبّر بقوة عن دعمه للمبادرة، في اليوم التالي لتقديم وثيقة الأجندة الوطنية للملك، في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2005. وبعد أن اقتنع أخيراً بحجة النخبة السياسية القائلة أن قانون الانتخابات المقترح «خطير وسابق لأوانه» - ولعدم رغبته في التفريط بجمهور أنصاره التقليدي - لم يذكر الملك جهد الأجندة الوطنية في كتاب التكليف الذي وجهه إلى رئيس الوزراء الجديد إلى أن يتم التعمق في قراءة الوثيقة.²⁴

وفي حين عهد الملك إلى آخر حكومة بـ«مأسسة عملية الإصلاح والتحديث باستخدام توصيات الأجندة الوطنية كمبادئ توجيهية لبرنامج حكومي للإصلاح الشامل»، لم تكن لدى رئيس الوزراء الجديد، الدكتور معروف البخيت، نية للقيام بذلك، وهو الذي كان واحداً من أشد معارضي هذه المبادرة نفسها. وطوال فترة ولايته كرئيس للوزراء، لم يقدم سوى ولاءً لفظياً لهذا الجهد، في حين أسقط كل الإشارات إلى جوانبه السياسية من برنامج حكومته.

تزامن استكمال مشروع برنامج الأجندة الوطنية مع ثلاثة أحداث وقعت في غضون أشهر قليلة: الانتخابات البرلمانية للعام 2005 في مصر، حيث حصل الإخوان المسلمون على نسبة 20 في المئة من المقاعد؛ وتفجير ثلاثة فنادق في الأردن يوم 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، بواسطة ذراع تنظيم القاعدة في العراق، الذي خلف 60 قتيلاً من الأردنيين؛ وانتخابات العام 2006 في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث فازت حماس بأغلبية المقاعد البرلمانية. وكان الضغط الخارجي من الغرب من أجل الإصلاح قد خفّ بالفعل بسبب هذه الأحداث، واستمر الحرس القديم في الأردن في توظيف هذه المخاوف للمجادلة بأن الوقت لم يحن بعد للإصلاح الذي صنّفه على أنه أداة محتملة لتمكين الراديكاليين. وعلى الجانب الآخر، جادل الليبراليون بأنه في مجتمع تعددي سيكون لزاماً على الإسلاميين المنافسة للحصول على الأصوات بدلاً من الحصول على الدعم على مستوى الشارع من أولئك الذين كانوا محرومين من حقوقهم السياسية، وليسوا على وفاق تام مع النظام ولكن ليس لديهم أي مكان آخر يذهبون إليه في نظام سياسي مغلق. وهكذا فقد مُحرك الإصلاح كل زخمه بعد أن تم قذفه إلى طريق مسدود بسبب هذه الرؤى المتباينة على نطاق واسع.

لقد خدمت الأجنحة الوطنية بوصفها ساحة المعركة النهائية للإصلاح، وانتصر الحرس القديم. وهكذا، ذوى أول برنامج إصلاح كلي وشامل وقابل للقياس في العالم العربي لدى ولادته، ووضع على الرف حالما تم استكماله. وعلى مدى السنوات الخمس المقبلة، سيتم استبدال العمل على الإصلاح باللغة المنمّقة.

◀ مبادرة كلنا الأردن، 2006

أثبتت حكومة البخيت، وبعد إلحاح من الملك لتحريك جهود الإصلاح إلى الأمام، أنها مترددة، ولذلك نظمت منتدى للنقاش من 700 مشارك على مدى يومين في تموز/يوليو 2006 لمعالجة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلاد. وبغض النظر عن حقيقة أن لجنة الأجنحة الوطنية أمضت سبعة أشهر لتقديم تحليل معمق لتلك المشاكل، نشرته مؤخراً، سرعان ماقدّم المشاركون وثيقة «كلنا الأردن».

تمت بلورة الخطوط العريضة للوثيقة أثناء «عملية الاجماع الوطني» هذه التي استمرت على مدى يومين من خلال المناقشات حول قائمة محددة مسبقاً من الأولويات للبلاد. وهذا الجهد، الذي يمثّل محاولة واضحة لتجاوز توصيات الأجنحة الوطنية في شأن الإصلاح السياسي، عمل على اختيار قائمة من خمس عشرة من الأولويات. كانت الأولويات الثلاث الأولى، على التوالي، هي «الولاء والوطنية»، و«سيادة الدولة وحماية المصالح الوطنية»، و«الأمن القومي». لم ينخدع أحد بهذا المسعى، وقد تم تجاهله ببساطة من قبل جمهور غير مبالٍ إلى حدّ كبير وفقد الثقة بالفعل في جدية العملية.

أظهرت حكومة البخيت نوعاً من المبادرة على المستوى التشريعي، وإن على نحو تجميلي جزئياً: ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2006، وافقت على قانون لمكافحة الفساد قضى بتشكيل لجنة لمكافحة الفساد ذات صلاحيات واسعة وغامضة بعض الشيء.²⁵ وتضمن القانون أيضاً في تعريفه للفساد الإجراءات المتصلة بمحاسبة الأقارب (الواسطة). بيد أن اللجنة لم تكن تتوفر على السلطة الكافية لتحقيق نتائج، وكانت غير فعّالة إلى حدّ كبير على مرّ السنين.

أصدرت الحكومة أيضاً قانوناً آخر في شأن الكشف عن الذمة المالية في ذلك الشهر.²⁶ وفي حين قضى القانون بأن يفصح جميع أعضاء مجلس الوزراء، وأعضاء البرلمان، وغيرهم من المسؤولين رفيعي المستوى، عن ممتلكاتهم، فقد أبقى مثل هذه الإفصاحات في مظاريّف مختومة إلى أن تم رفع شكوى ضد أحد المسؤولين. عملياً، لم تُقدّم أي شكوى أبداً، ولم تُفتح أي مظاريّف أبداً.

انتهى الأمر بأول حكومة ترأسها الدكتور معروف البخيت بكونها سيئة السمعة بسبب إشرافها على انتخابات العام 2007 البرلمانية، التي شهدت مشاركة جبهة العمل الإسلامي، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين. وعلى الرغم من أن قانون الانتخابات لم يتغير منذ التعديلات التي أدخلت

عليه في العام 2003، فقد مُنيت جبهة العمل الإسلامي بأسوأ هزيمة، حيث انخفض تمثيلها في البرلمان من سبعة عشر مقعداً إلى ستة مقاعد فقط في البرلمان المكوّن من 110 أعضاء. وعلى الرغم من أنه حمل المسؤولية ضمناً لأجهزة الاستخبارات، فقد اعترف البخيت في وقت لاحق بأن الانتخابات زوّرت.

لم يكتف الحرس القديم، الذي كان أبعد ما يكون عن سن قانون انتخابات عصري، بالإبقاء على نسخة عتيقة من شأنها أن تنتج برلمانات ومعارضة ضعيفة، بل رأى أيضاً أن ثمة حاجة للتلاعب في الانتخابات لتقليص تمثيل أعضاء المعارضة. وعندما استقال البخيت بعد انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2007، ترك رئاسة الوزراء باعتباره زعيماً ضعيفاً ومتردداً وذا عقلية أمنية ومحافظاً من الناحية السياسية إلى حدّ الجمود. كان لابد لإرثه في الإشراف على انتخابات مزوّرة أن تطارده لاحقاً.

كُفّ بديل البخيت، نادر الذهبي، وهو موظف مدني يتمتع بالكفاءة ووزير سابق ولواء في القوات الجوية، بتنفيذ الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في المقام الأول، في حين تم التقليل من أهمية الإصلاح السياسي. فقد قال الملك، في ما أصبح يرقى الآن إلى هبوط كبير وواضح في منزلة الإصلاح السياسي في سلم الأولويات، «إن شاغلنا الأساسي يجب أن يكون الشؤون الاقتصادية والاجتماعية».²⁷

في تموز/يوليو 2008، وجّهت الحكومة انتكاسة جديدة للإصلاح السياسي من خلال تقديم قانون للمنظمات غير الحكومية إلى البرلمان وضع قيوداً صارمة على التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية، وسمح للمسؤولين الحكوميين برفض محاولات المنظمات غير الحكومية التسجيل من دون إبداء أي سبب تقريباً.²⁸ لابل جعل البرلمان القانون أكثر تقييداً قبل إقراره، إذ أصبح مطلوباً من المنظمات غير الحكومية الأردنية الآن تقديم طلب للحصول على موافقة من مجلس الوزراء بكامله قبل الموافقة على الحصول على تمويل من الخارج.

في هذه الأثناء، كانت تأثيرات ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة - التي ازدادت تعقيداً بسبب الأزمة المالية العالمية - قد بدأت تظهر على معظم الأردنيين. فكثر الشائعات عن الفساد، ولاسيما في ما يتعلق بصفقات قيل إنها تنطوي على بيع الأراضي المملوكة للدولة. كما تفاقمت حدّة التوتر الاجتماعي إلى مستويات غير مسبوقة، حيث هاجم بعض المواطنين مقرّات الشرطة والمباني الحكومية بسبب الإحباط، وهي الهجمات التي غالباً ماتم ربطها بمشاحنات محلية لاعلاقة للحكومة بها. وهكذا، كانت الصعوبات الاقتصادية التي ترافقت مع الركود السياسي، تمرّق بحدة التماسك الاجتماعي.

استجابة لهذه الضغوط، حلّ الملك برلمان العام 2007 الذي لم يكن يحظى بشعبية - والذي كان ينظر إليه على نطاق واسع بوصفه نتاجاً لتزوير منهجي من جانب أجهزة الاستخبارات - وكلف

رئيساً جديداً للوزراء، سمير الرفاعي، بالعودة إلى عملية الإصلاح الشامل التي تم التخلي عنها بعد نشر الأجنحة الوطنية قبل أربع سنوات. في كتاب التكليف إلى الرفاعي، كتب الملك أن ثمة حاجة ملحة لمواصلة «عملية الإصلاح والتحديث التي انطلقت قبل سنوات عدة»، وسلط الضوء على أهمية الاستمرار في البناء على «خطط وبرامج وأهداف الأجنحة الوطنية». ومرة أخرى، ذكر الملك أن «الإصلاح نظام سياسي واقتصادي وإداري واجتماعي شامل لن يصل إلى أقصى إمكاناته ما لم يتم السعي إلى إنجازه بالتساوي في جميع القطاعات».²⁹

لكن الآن، بات الجمهور مشككاً للغاية بالعملية التي لاهداف لها على ما يبدو، وبالعودة التي لم تتفد بعد، وبرؤساء الوزراء الذين لم يلتزموا بالإصلاح السياسي. كان اختيار الرفاعي مثيراً للجدل ولاسيما في ضوء قلة خبرته في الحكم وانتمائه إلى مدرسة الفكر المحافظ، التي يقودها والده، زيد الرفاعي، الذي قاد المعركة ضد الإصلاح منذ عقود. وقد عكس انعدام شعبيته، منذ اليوم الذي تم فيه تكليفه تقريباً، شعوراً شائعاً بأنه لم يكن مهياً لإجراء عملية إصلاح حقيقي.

قدّم الرفاعي، الذي كلفه الملك بسنّ قانون انتخابات عصري والقيام بـ«خطوات نوعيّة» في مجال الإصلاح، قانوناً انتخابياً أبقى مرة أخرى على صيغة الشخص الواحد والصوت الواحد، في حين أدخل تعديلات طفيفة على الهامش، كل ذلك من دون أي عملية تشاورية مقنعة. ونتيجة لذلك، قررت جماعة الإخوان المسلمين مقاطعة الانتخابات ونفذت قرارها.

في آب/أغسطس 2010، أصدر مجلس الوزراء قانوناً مؤقتاً للجرائم الإلكترونية، ربما في محاولة للقضاء على القرصنة الإلكترونية أو للحصول على المعلومات بطريقة غير مشروعة. لكن القانون تضمن أحكاماً واسعة وغامضة صمّمت للحدّ من حرية التعبير على الإنترنت. وقد تعرّض هذا القانون إلى انتقادات كثيفة من المدوّنين الأردنيين، فضلاً عن مجموعات المراقبة المحلية والدولية. علاوة على ذلك، سنّت الحكومة أكثر من 40 قانوناً مؤقتاً في غياب البرلمان، مازاد في عدم شعبيتها بين المواطنين.

في الوقت نفسه، انخرطت وزارة الداخلية، بقيادة نايف القاضي المحافظ المتشدد، في سياسة مثيرة للجدل لتجريد الأردنيين من أصل فلسطيني من جنسيتهم. بذلك، أعادت الوزارة إلى الأذهان قرار فك الارتباط الذي اتّخذه الملك حسين في العام 1988، لكن من دون توفير مبادئ توجيهية واضحة. وأدى ذلك إلى انتقادات واسعة لعملية ينظر إليها على أنها مبهمة وإقصائية أكثر فأكثر. أجريت الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر 2010، وأنتجت مرة أخرى برلماناً ضعيفاً مالياً للحكومة إلى حدّ كبير، مع عدم وجود معارضة منظمّة بعد أن خرجت جماعة الإخوان المسلمين. ولعل ما أثار استياء قطاعات واسعة من المجتمع الأردني أن البرلمان شرع في منح الحكومة الجديدة برئاسة الرفاعي مرة أخرى، تصويتاً على الثقة بواقع 111 من أصل 120 عضواً.

بين تشرين الثاني/نوفمبر 2010 وكانون الثاني/يناير 2011، تفاقم انتشار أعمال الشغب، وسخر

المتظاهرون بحدة من كل من الرفاعي والبرلمان على قدم المساواة، إلى أن أقال الملك أخيراً الرفاعي في الأول من شباط/فبراير. وبحلول الوقت الذي غادر فيه الرفاعي، لم يكن قد فشل في تحريك عملية الإصلاح السياسي إلى الأمام وحسب، بل أيضاً، ونظراً إلى تصرفات حكومته، أعادها في الواقع إلى الوراء كثيراً.

◀ مراجعة عقد من الزمن: نظرة إلى الوراثة

لا يمكن تنفيذ أي عملية إصلاح بين عشية وضحاها. وبالتالي من الصعب الحكم على أي عملية من هذا القبيل من خلال مراقبة لقطة زمنية سريعة واحدة أو مقطع عَرَضِي من السياسة. الشيء الأكثر صدقية هو أن يتم استعراض مثل هذه العملية من خلال نافذة واسعة عمرها عشر سنوات. فقد مرّ وقت كاف لتبيّن الاتجاهات المنبثقة التي يمكن أن تساعد في تحديد ما إذا كانت العملية قد تحرّكت في الاتجاه الصحيح، أو في أي اتجاه على الإطلاق.

«تطبيق مفهوم التنمية السياسية

التي تشارك فيها كل قوى المجتمع»³⁰

لاتزال الأحزاب السياسية غير موجودة عملياً في الأردن، حيث تتمثل المعارضة الوحيدة القابلة للحياة في جبهة العمل الإسلامي. وقد شدّد الملك، في واحد من كتب التكليف الأولى في العام 2003، على أن تعمل الحكومة للارتقاء بـ«قانون عصري للأحزاب السياسية للمساهمة في التنمية السياسية التي ستكون أساساً للانتخابات في العام 2007».³¹ لكن بدلاً من ذلك، حدّت الشروط القاسية لقانون الأحزاب السياسية الرقم 19 للعام 2007³² بشدّة من حرية مثل هذه الأحزاب. فقد نقل القانون أيضاً مسؤولية الإشراف على أنشطة الأحزاب السياسية من وزارة التنمية السياسية إلى وزارة الداخلية، مازاد في تآكل استقلالية هذه الأحزاب. كما أن القانون لا يزال يسمح لوزارة الداخلية بالسيطرة على اللجنة المركزية الانتخابية والإشراف على العملية الانتخابية (بدلاً من السماح لمؤسسة مستقلة برصدها). ومن دون وجود قانون انتخابات مواز يمكنه أن يسهّل تمثيل بعض هذه الأحزاب على الأقل في البرلمان، فإن الجهود المبذولة لبناء نظام سياسي قوي متعدد الأحزاب في الأردن يبقى كلاماً إنشائياً في المقام الأول.

خضع القانون الذي يحكم الانتخابات البرلمانية أيضاً إلى تكرارين على مدى العقد الماضي (القانون الرقم 34 للعام 2001 والقانون الرقم 9 للعام 2010³³). كانت التغييرات من قانون

إلى آخر في حدها الأدنى والأدنى وتجميلية في المقام الأول. وقد قوبلت محاولات إصلاح القانون الانتخابي بطريقة أكثر شمولاً من شأنها أن تؤدي إلى سلطة تشريعية أقوى بمعارضة قوية من النخبة السياسية.

بدلاً من ذلك، كانت الغلبة من نصيب برلمانات ضعيفة وغير تمثيلية. وفي حين كانت هناك توصيات عديدة لإصلاح النظام الانتخابي (الأجندة الوطنية ومشروع قانون المركز الوطني لحقوق الإنسان³⁴) من شأنها أن تمكن من إيجاد الظروف الملائمة لإطار انتخابي أكثر شفافية وأكثر تمثيلاً، فقد اعترض أنصار النظام التقليديون سبيل النهوض بمعظم هذه التوصيات.

يختلف قانون الانتخابات اليوم، في انتظار أن تتم أي تغييرات جديّة ناتجة عن المناقشات الحالية لتعديله، بشكل طفيف جداً عن القانون الذي طرح قبل عشر سنوات، باستثناء إدخال كوتا المرأة. وقد تم تصميم القانون هيكلياً وأبقى عليه لمنع تطور برلمان قوي قادر على ممارسة رقابة وسلطة حقيقيتين. ولا يزال هذا التصميم كما هو الآن إلى حد كبير.

كانت القوانين الخاصة بالجمعيات المدنية مقيّدة باستمرار. فمن خلال قانون التجمعات العامة، وقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية، وقانون النقابات المهنية، كان الدور الذي يمكن أن تضطلع به المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني محدوداً ولا يمكن استخدامه إلا في تقديم الخدمات الاجتماعية، وبهامش لا يكاد يُذكر للدعوة السياسية.

«تطوير وسائل إعلام حرة ومستقلة ومهنية»³⁵

لاتزال الحكومة تلعب دوراً قوياً في تنظيم انتشار المعلومات وتدققها، حيث تُنظّم وسائل الاعلام بواسطة قانون الصحافة والمطبوعات للعام 2007، الذي لا يزال يسمح للحكومة بصورة غير مباشرة - عن طريق محاكم الدولة - بمنع نشر أي مواد مطبوعة تراها مسيئة. كما يسمح للمحاكم بمنع نشر أي مواد مطبوعة وسحب تراخيص وسائل الإعلام، لكنه يحدّ من قدرة الحكومة على إغلاق المطابع. ويستلزم القانون فرض غرامات تصل إلى 28000 دينار على الخطاب الذي يسيء إلى الدين أو الأنبياء أو الحكومة.

بشّرت الحكومة بقانون الحق في الوصول إلى المعلومات (القانون الرقم 47 للعام 2007³⁶) باعتباره خطوة لحماية حق المواطنين الأردنيين في الوصول إلى أي معلومات يبحثون عنها. ومع ذلك، تمت عرقلة هذا القانون بشدّة بسبب وجود قانون أسرار الدولة لسنة 1971 (القانون المؤقت الرقم 50 للعام 1971³⁷)، الذي يحظر حرية تدفق المعلومات الحكومية للجمهور، ولا يزال سارياً إلى اليوم. إن عدم وجود أي عملية حفظ منهجية مرافقة تسهّل الحصول على معلومات من هذا القبيل يجعل قانون الحق في الوصول إلى المعلومات غير ملائم إلى حد كبير.

تم تنظيم تزايد نشاط الإنترنت ومواقع المدوّنين على الإنترنت في نهاية المطاف بواسطة القانون

المؤقت لجرائم أنظمة المعلومات للعام 2010، في ظل حكومة الرفاعي.³⁸ وعلى الرغم من تأطيره على أنه محاولة للقضاء على القرصنة الالكترونية أو الحصول على المعلومات عن المعاملات المالية بصورة غير مشروعة، سمح القانون المؤقت لجرائم أنظمة المعلومات، في الحقيقة، للحكومة بإغلاق المنافذ الإعلامية المثيرة للجدل. ويتضمن القانون عدداً من الأحكام الغامضة التي يمكن استخدامها للحد من حرية التعبير على الانترنت، وتعرض على الفور إلى انتقادات من المدونين المحليين الأردنيين، وأصحاب المواقع، والمركز الوطني لحقوق الإنسان، واللجنة المستقلة لمراقبة وسائل الإعلام ومقرها نيويورك، ولجنة حماية الصحفيين. ويشير الصحفيون الأردنيون إلى القانون بوصفه إثباتاً آخر لمحاولات الحكومة السيطرة على وسائل الإعلام المحلية. ومع ذلك استمر انتشار عدد كبير من وسائل الإعلام، افتراضياً ومادياً على حد سواء، في جميع أنحاء البلاد، على الرغم من محاولات تنظيم نشاطها. وقد كرّس المدونون الأردنيون والمجلات الإلكترونية المستقلة أنفسهم بشكل ثابت وهم لا يظهرون أي علامة على التراجع أو الاختفاء. والنمو المطرد لوسائل إعلامية كهذه مشجّع للغاية، وهو يظهر قوة وقيمة التعبير العلني وأهمية تدفق المعلومات بحرية. ومع ذلك، فقد حدث هذا، على الرغم من توجيهات الحكومة، وليس بسببها.

«المشاركة الفعالة والحقيقية للمرأة الأردنية»³⁹

تم إحراز بعض التقدم في قضايا المساواة بين الجنسين ودور المرأة في عملية صنع القرار: فقد اعتمدت كوتا من ستة مقاعد للمرأة في البرلمان. وفي حين تم التوقيع على «معاهدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» Convention on the Elimination of Discrimination of All Forms against Women (CEDAW)، إلا أن الأحكام التي تم تضمينها فيها تجعل توقيعها في الحقيقة أقل جدية.⁴⁰

لاتزال المرأة تعاني من القوانين التمييزية مثل قانون الجنسية والمواطنة (القانون الرقم 6 للعام 1954)، الذي يحظر نقل المواطنة الأردنية من النساء إلى أزواجهن أو أبنائهن.⁴¹ وأظهرت التعديلات التي أدخلت على قانون الأحوال الشخصية في العام 2001 علامات على الانطلاق نحو توجه إيجابي في شأن حقوق المرأة (القانون الرقم 82 للعام 2001). ولكن تمت إعادة النظر في هذه التعديلات من قبل البرلمان في نيسان/أبريل 2010 وعُكس مسارها. وتواجه المرأة أيضاً التمييز القائم على أساس الجنس في قوانين الأسرة، وفي توفير المعاشات التقاعدية واستحقاقات الضمان الاجتماعي، وفي شأن مسائل الملكية.

هذه العقوبات القانونية - عندما يتم تناولها أيضاً مقترنة بالعنف القائم على الجنس - تمنع

المرأة من الاندماج الكامل في المجتمع والاقتصاد أو حتى تحقيق الاستقلال المالي. وعلى الرغم من حقيقة أن الأجندة الوطنية أوصت بإزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة في القوانين الأردنية بحلول العام 2015، إلا أنه لم يتم القيام سوى بالقليل في هذا الصدد.

«زيادة الإنتاجية»⁴²

يمثل نمو العجز الحكومي بنسبة 440 في المئة، على مدى السنوات العشر الماضية، شهادةً على عدم الكفاءة الاقتصادية للرعاية، وهو تناقض صارخ مع النمو الحقيقي الضئيل للاقتصاد البالغ 190 في المئة.⁴³ تقليدياً، اعتمدت الحكومة الأردنية على الديون الخارجية الميسرة والاقتراض من البنك المركزي لتمويل العجز في الميزانية، بالإضافة إلى المنح الأجنبية. وفي العام 1999، بلغ العجز في الأردن 2.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك المنح الأجنبية، و5.8 في المئة من دونها.⁴⁴ في نهاية العام 2009، بلغ العجز في الأردن 8.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك المنح، و10.3 في المئة من دونها.

يتركز معظم إنفاق الحكومة الأردنية في الحساب الجاري، والقطاع العام المتضخم هو المستفيد الأول. كانت لدى الأجندة الوطنية، باعتبارها واحدة من أهم مبادراتها، خطة لتحريك الاقتصاد بعيداً عن نظام الرعاية إلى اقتصاد مكتفٍ ذاتياً، والتوصل إلى فائض في الميزانية بنسبة 1.8 في المئة بحلول العام 2017. ومن المسلم به أن الأزمة المالية العالمية أثرت على هذه الخطة، لكن لا يزال جديراً بالذكر أن العجز في الميزانية (باستثناء المنح) قد ارتفع من 6.7 في المئة في العام 2006 إلى نحو 11 في المئة في العام 2010، مع ارتفاع الدين العام من 8.2 مليار دينار في العام 2006 (حوالي 11.6 مليار دولار) لأكثر من 11.5 مليار دينار اليوم (حوالي 16.2 مليار دولار).⁴⁵

خاتمة

الانتفاضات التي يشهدها الأردن اليوم ليست كلها بتحريض من الجماعات التي تسعى إلى إصلاح بالمعنى الليبرالي التقليدي، ذلك أن بعضها تقوده الجماعات التي تدعم نموذج نظام الرعاية - مصدر الكثير من سبل عيشهم - والتي تشعر بالقلق من احتمال أن تبتعد الدولة عن مثل هذا النظام.

بعد عقد من جهود الإصلاح السياسي في الأردن، لا يبدو أن العملية حققت أي تقدم ملموس. وفي الواقع، كما هو واضح من بعض المؤشرات الرئيسية المذكورة أعلاه، لا يبدو أن العملية تعثرت فقط، بل تراجعت كذلك. وتسببت الانتكاسات في الحريات المدنية والحقوق السياسية في فقدان الأردن مكانة دولية كبيرة. ففي التصنيف العالمي السنوي لمؤسسة «فريدوم هاوس» Freedom House، انخفض تصنيف الأردن من المرتبة 4 في العام 2001 (حرّ جزئياً) على مقياس من 1 إلى

7 (1 الأكثر حرية) إلى المرتبة 6 (غير حرّ) في العام 2010.

كما أصبح الفساد قضية رئيسة في البلاد في السنوات القليلة الماضية. فبين العامين 2003 و2007، طلب المركز الأردني للدراسات الإستراتيجية من المواطنين في الاستطلاع السنوي أن يصنّفوا أولوياتهم للبلاد. وعلى مدى أربع سنوات، صنّف الأردنيون الفساد دائماً بين أبرز أولوياتهم، وحلّ في المرتبة الثانية بعد الفقر والبطالة. كما تراجع الأردن في التصنيف العالمي لمؤشر مدركات الفساد الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية، التي تحظى باحترام كبير، من المرتبة 37 (1 الأقل فساداً في حوالى 180 دولة تمت دراستها) في العام 2003، إلى المرتبة 50 في العام 2010.

من الواضح أن المؤسسة السياسية في الأردن ليست لها مصلحة في تنفيذ أوامر الملك الواضحة للمضي قدماً في الإصلاح السياسي، وفي معظم الحالات، اتخذت خطوات عملية لإعادتها إلى الوراء. فالانتفاضات التي يشهدها الأردن اليوم ليست كلها بتحريض من الجماعات التي تسعى إلى إصلاح بالمعنى الليبرالي التقليدي، ذلك أن بعضها تقوده الجماعات التي تدعم نموذج نظام الريعية - مصدر الكثير

بدلاً من التصدي لجميع المجالات اللازمة للإصلاح بصورة شاملة، تم تقليص برامج الإصلاح إلى مبادرات خاصة لاتّصيف إلى أي تغييرات جدّية وهيكلية في نظم الحكم.

من سبل عيشهم - والتي تشعر بالقلق من احتمال أن تبتعد الدولة عن مثل هذا النظام. سياسات الملك الخاصة في شأن الإصلاح السياسي - والتي كثيراً ما تستهدف تحقيق التوازن بين العناصر التقليدية والإصلاحيين - لم تؤت ثمارها، ودائماً ما أسفرت تقريباً عن استرضاء العناصر التقليدية على حساب الإصلاح. الإصلاح يحتاج إلى إصلاحيين يدركون الحاجة إلى عملية منّظمة وتدرجية، لكنهم ملتزمون أيضاً بخريطة طريق جدّية من شأنها أن تؤدّي إلى تقاسم حقيقي للسلطة من خلال هيئات تشريعية وقضائية قوية. ولم يؤد اختيار عدد من رؤساء الوزراء إلى تحقيق تقدم جدّ في شأن الإصلاح، لأنهم بالتحديد لم يكونوا مؤمنين بقيمته، ولم تكن لديهم كتلة حرجة من الإصلاحيين داخل حكوماتهم قادرة على موازنة العناصر التقليدية الذين يريدون الحفاظ على الوضع الراهن بأي ثمن.

وهكذا، وبدلاً من التصدي لجميع المجالات اللازمة للإصلاح بصورة شاملة، تم تقليص برامج الإصلاح إلى مبادرات خاصة لاتّصيف إلى أي تغييرات جدّية وهيكلية في نظم الحكم. فخطوة الملك بتسليم رئيس الوزراء خطة للإصلاح لا يؤمن هذا الأخير بها، وأن يتوقّع منه أن ينفذها من غير اعتبار للعوائق، فشلت ببساطة. الأجنحة الوطنية، التي تمثّل نموذجاً مثل هذا البرنامج الشامل والتدريجي للانتقال نحو نظام أكثر شمولاً وديمقراطية، لم تتفدّ أبداً، والآن، تجاوزتها المطالب الحالية.

لقد أعرب الملك نفسه مراراً عن مدى شعوره بالإحباط في شأن هذا، سواء في الخطب المحلية أو في ظهوره على المستوى الدولي. فعندما سأله فريد زكريا عن مستقبل الإصلاح في الأردن في أحد

نقاشات المنتدى الاقتصادي العالمي الذي بُتَّ على شبكة (سي أن أن) في 7 شباط/فبراير 2010، تطوَّع الملك لتقديم الجواب التالي في مايتعلَّق بعملية الإصلاح على مدى السنوات العشر الماضية: «في بعض الأحيان تتقدم خطوتين الى الأمام، وخطوة إلى الوراء. هناك مقاومة للتغيير. هناك مقاومة للأفكار. عندما نحاول تجاوز حدود ماتمَّ إنجازها، هناك قطاعات معيَّنة من المجتمع تقول إن هذه مؤامرة صهيونية لزعزعة الاستقرار في بلدنا، أو إنها أجندة أميركية. لذا، فإن من الصعب جداً إقناع الناس بالمضي قدماً».⁴⁶

يُواجه الملك مهمّة صعبة كلما تمّ الشروع في عملية إصلاح، لأنه لا بد له من مواجهة ومخاطبة أو استمالة الدائرة التقليدية للنظام. إن إيجاد وسيلة للقيام بذلك - سواء من خلال محاولة التوصل إلى توافق في الآراء بين القوى الاجتماعية المختلفة، وتغيير تركيبة تحالفاتها، واستبدال بعض مكاسب الدائرة التقليدية بأخرى، أو إقناع النخبة السياسية بأن الوضع الراهن لا يمكن تحمّله - سوف يقرّر إلى حدّ كبير ما إذا كانت عملية الإصلاح الجدّي ستكتسب قوة جاذبة.

المحاولات المختلفة لتقديم تحرير الاقتصاد في البلاد على الإصلاح السياسي لم تنجح أيضاً. ولئن كان من السهل القول إن المواطنين يريدون الخبز قبل الحرية، فإن التحرّر الاقتصادي حدث من دون وضع نظام للضوابط والتوازنات، وأسفر عن استغلال فوائد الإصلاح الاقتصادي من قبل نخبة قليلة. وبالنسبة إلى المواطن العادي، لم يتم الفوز لا بالخبز ولا بالحرية.

ونتيجة لذلك، بات الشعب ينظر إلى تحرير الاقتصاد والعودة بصورة سلبية. يجب أن يقترن الإصلاح الاقتصادي بالإصلاح السياسي، بحيث يتم تطوير آليات مؤسسية للمساءلة لرصد التجاوزات وضمان أن تكون المنافع متاحة للجميع.

وأخيراً، لا يمكن لعملية الإصلاح أن تكون فعالة من دون أن يتم تنفيذها على نحو مستدام. فقد ساهمت التغييرات المتكررة في الحكومات والخطط والأولويات في فشل عملية الإصلاح

في الأردن خلال العقد الماضي. وفي ضوء الانتفاضات التي حدثت مؤخراً في العالم العربي، يتعيّن على النخبة السياسية أن تدرك أن الطريقة الوحيدة التي يمكنها من خلالها الاحتفاظ بالسلطة هي بتقاسمها، وسوف تضطرّ الحكومات إلى الاعتراف بأن استبدال التنفيذ الجادّ بالخطاب الإنشائي عن الإصلاح لا يخدم أحداً.

وبالنظر إلى أن الأردن يتمتّع بوضع مميّز - نظامه الملكي يتمتّع بشعبية واسعة ويلعب دوراً في الاستقرار الذي تعترف به جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك المعارضة - فإن الملك في وضع فريد يمكنه من قيادة عملية إصلاح جدّي. ويبدو الخيار في الأردن مماثلاً لذلك الموجود في البلدان

يبدو الخيار في الأردن مماثلاً لذلك الموجود في البلدان الأخرى من حوله: إما قيادة عملية الإصلاح من الأعلى بشكل تدريجي ومنظم وجدّي، أو مشاهدته يحدث في الشارع من أسفل، مع ما لذلك من عواقب غير منضبطة.

الأخرى من حوله: إما قيادة عملية الإصلاح من الأعلى بشكل تدريجي ومنظم وجدّي، أو مشاهدته يحدث في الشارع من أسفل، مع ما لذلك من عواقب غير منضبطة.

ملاحظات:

- 1
King names Bakhit to form new government, urges accelerated reform, *Jordan Times*, February 1, 2011.
- 2
Ibid.
- 3
See, for example, Anne Peters and Pete Moore, Beyond Boom and Bust: Eternal Rents, Durable Authoritarianism, and Institutional Adaptation in the Hashemite Kingdom of Jordan, *Studies in Comparative International Development* 44 (2009): 256-85.
- 4
Marwan Muasher, *The Arab Center: The Promise of Moderation* (New Haven: Yale University Press, 2008), 100.
- 5
The struggle for economic and political reform in Jordan, *Oxford Analytica*, March 13, 2000.
- 6
King Abdullah II, Speeches and Letters of Designation, 1999–2011; letters: www.kingabdullah.jo/index.php/en_US/royalLetters/listing.html; speeches: www.kingabdullah.jo/index.php/en_US/speeches/listing/cid/1.html.
- 7
Constitution of the Hashemite Kingdom of Jordan available at www.kinghussein.gov.jo/constitution_jo.html.
- 8
Published in the *Official Gazette* (no. 4497), July 19, 2001.
- 9
Iraq will be attacked; no Palestine state in three years—Center for Strategic Studies poll, *Jordan Times*, January 15, 2003, www.jordanembassyus.org/new/mep/poll/css01152003.htm.
- 10
Mustafa Hamarneh, Ma'an: An Open-Ended Crisis, University of Jordan, Center for Strategic Studies, September 2003.
- 11
Red Alert in Jordan: Recurrent Unrest in Maan, ICG Middle East Briefing no. 5, February 2003.
- 12
President George Bush's Speech to the American Enterprise Institute, February 27, 2003. Full text available at www.guardian.co.uk/world/2003/feb/27/usa.iraq2.
- 13
The Challenge of Political Reform: Jordanian Democratization and Regional Sta-

bility», International Crisis Group Middle East Briefing, October 8, 2003.

14

كتاب التكليف إلى فيصل الفايز، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2003،
www.kingabdullah.jo/index.php/en_US/royalLetters/view/id/152.html.

15

Ibid.

16

Tunis Declaration issued at the 16th session of the Arab Summit, held in Tunis on May 22-23, 2004, Office of the United Nations High Commissioner on Human Rights, www2.ohchr.org/english/law/compilation_democracy/league.htm.

17

Ibid.

18 كتاب التكليف الموجه من الملك إلى رئيس الوزراء فيصل الفايز، 9 شباط/فبراير 2005،
www.kingabdullah.jo/index.php/en_US/royalLetters/view/id/135.html.

19

«The National Agenda (2005-2016)—A Holistic Approach Toward the Jordan We Strive For», 4-5, www.nationalagenda.jo/Portals/0/EnglishBooklet.pdf.

20

Ibid., Themes, 8.

21 الكتاب الموجه من الملك إلى رئيس الوزراء عدنان بدران، 16 حزيران/يونيو 2005،
www.kingabdullah.jo/index.php/en_US/royalLetters/view/id/133.html.

22 Muasher, *The Arab Center*, 248.

23 من المثير للاهتمام أن نلاحظ أنه بعد أكثر من خمس سنوات، وبسبب الاحتجاجات التي امتدت على مدى شهور في البلاد، والتي كانت أكثر جرأة بسبب الانتفاضات الأخيرة في جميع أنحاء المنطقة، يقال إن الحكومة الجديدة برئاسة الدكتور معروف البخيت على استعداد لاعتماد هذا النظام الانتخابي المختلط، من دون النظر إليه على أنه سابق لأوانه أو خطير هذه المرة.

24 كتاب التكليف الموجه من الملك إلى رئيس الوزراء معروف البخيت، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2005،
www.kingabdullah.jo/index.php/en_US/royalLetters/view/id/150.html.

25 نشر في الجريدة الرسمية (العدد 4794)، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2006.

26 نشر في الجريدة الرسمية (العدد 4790)، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2006.

27 كتاب التكليف الموجه من الملك إلى نادر الذهبي، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2007،

www.kingabdullah.jo/index.php/en_US/royalLetters/view/id/149.html.

28

International Center for Non Profit Law July 23, 2008: New Law on Societies in Jordan Awaiting Signature, www.icnl.org/knowledge/news/2008/7-23.htm.

29 كتاب التكليف الموجه من الملك إلى سمير الرفاعي، 9 كانون الأول/ديسمبر 2009،
www.kingabdullah.jo/index.php/en_US/royalLetters/view/id/257.html.

30 كتاب التكليف الموجه من الملك إلى فيصل الفايز، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2003.

31 الكتاب الموجه من الملك إلى رئيس الوزراء فيصل الفايز، 9 شباط/فبراير 2005.

31 الكتاب الموجه من الملك إلى رئيس الوزراء فيصل الفايز، 9 شباط/فبراير 2005،
www.kingabdullah.jo/index.php/en_US/royalLetters/view/id/135.html.

32 نشر في الجريدة الرسمية (العدد 4821)، 16 نيسان/أبريل 2007.

33 نشر في الجريدة الرسمية (العدد 5032)، 19 أيار/مايو 2010.

34

Under the umbrella of the „National Coalition to Reform the Legal Framework Governing the Electoral Process,“ www.nchr.org.jo/english/DataCenter/News/tabid/96/cmd445/arch/archDt445/112009/~~/Default.aspx?tabid=96&mid=445&newsid445=4

35 كتاب التكليف الموجه من الملك إلى سمير الرفاعي، 9 كانون الأول/ديسمبر 2009.

36 نشر في الجريدة الرسمية (العدد 4831)، 17 حزيران/يونيو 2007.

37 نشر في الجريدة الرسمية (العدد 2315)، 1 آب/أغسطس 1971.

38 نشر في الجريدة الرسمية (العدد 5056)، 16 أيلول/سبتمبر 2010.

39 كتاب التكليف الموجه من الملك إلى فيصل الفايز، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2003.

40

For extended discussion of women’s rights in Jordan see Sanja Kelly and Julia Breslin, eds., *Women’s Rights in the Middle East and North Africa* (New York: Freedom House; Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2010), 193.

41 نشر في الجريدة الرسمية (العدد 1171)، 16 شباط/فبراير 1954 (عُدل للمرة الأخيرة في العام 1987).

42 كتاب التكليف الموجه من الملك عبد الله إلى نادر الذهبي، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2007..

43

Yusuf Mansur, „Tracking the Budget Deficit,“ http://urdunmubdi3.ning.com/profiles/blogs/tracking-the-budget-deficit?xg_source=activity.

44

Samar Maziad, „Monetary Policy and the Central Bank in Jordan,“ IMF Working Paper WP/09/191, September, 2009.

45

Central Bank of Jordan—Statistical Database, <http://statisticaldb.cbj.gov.jo>.

46

Fareed Zakaria GPS, interview with King Abdullah II of Jordan, aired on CNN, February 7, 2010. <http://transcripts.cnn.com/TRANSCRIPTS/1002/07/fzgps.01.html>.

المؤلف

مروان المعشر: هو نائب الرئيس للدراسات في مؤسسة كارنيغي، حيث يشرف على أبحاث المؤسسة في واشنطن وبيروت في شؤون الشرق الأوسط. عمل المعشر وزيراً للخارجية (2002-2004)، ونائباً لرئيس الوزراء (2004-2005) في الأردن، وشملت حياته المهنية مجالات الدبلوماسية والتنمية والمجتمع المدني والاتصالات. وهو أيضاً زميل أول في جامعة ييل.

بدأ المعشر حياته المهنية كصحافي في صحيفة «جوردان تايمز». ثم عمل في وزارة التخطيط، وشغل منصب مستشار صحافي في مكتب رئيس الوزراء، ومنصب مدير للمكتب الإعلامي الأردني في واشنطن.

في العام 1995، افتتح المعشر أول سفارة للأردن في إسرائيل، وفي العام 1996، تقلد منصب وزير الإعلام والناطق باسم الحكومة. ومن العام 1997 حتى العام 2002، عمل في واشنطن مرة أخرى سفيراً، ثم عاد إلى الأردن ليشغل منصب وزير الخارجية. وفي الآونة الأخيرة، شغل منصب نائب الرئيس الأول للشؤون الخارجية في البنك الدولي من العام 2007 حتى العام 2010.

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

مركز كارنيغي للشرق الأوسط هو مركز أبحاث مقره بيروت في لبنان. أسسته مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في العام 2006. ويُعنى المركز بالتحديات التي تواجه التنمية السياسية والاقتصادية والإصلاح في الشرق الأوسط العربي، ويهدف إلى تسليط الضوء على عملية التغيير السياسي في المنطقة وتعميق فهم القضايا المعقدة التي تؤثر عليه. يضمّ المركز كوكبة من كبار الباحثين في المنطقة، فضلاً عن أنه يتعاون مع باحثي كارنيغي في واشنطن وموسكو وبكين وعدد كبير من مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط وأوروبا، لتقديم بحوث تجريبية معمقة خاصة بالسياسات المتعلقة بشأن القضايا الحاسمة التي تواجه بلدان وشعوب المنطقة. ويُوفّر هذا النهج المميز لصانعي السياسات والممارسين والناشطين في كل البلدان التحليل والتوصيات المعمّقة بالمعرفة ووجهات النظر من المنطقة، وتعزيز آفاق التصديّ بفعالية للتحديات الرئيسية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.carnegie-mec.org

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي مؤسسة أبحاث خاصة لا تتوخى الربح وتضم باحثين يسعون إلى وضع دراسات مع نظرائهم من مؤسسات أخرى من خلال البحث والنشر والاجتماع وأحياناً عبر إنشاء شبكات دولية ومؤسسات جديدة. وتمتد اهتماماتهم إلى مناطق جغرافية واسعة وعلاقات بين الحكومات والأعمال والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، مع التركيز على القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تقود زمام التغيير العالمي. واستناداً إلى التأسيس الناجح الذي شهده مركز كارنيغي في موسكو، أضافت المؤسسة مراكز في بيجينغ وبيروت وبروكسل إلى مكاتبها الموجودة أصلاً في واشنطن وموسكو، إنطلاقاً من فكرتها الريادية القائلة بأن أي لجنة استشارية مهمتها المساهمة في الأمن والاستقرار والازدهار في العالم تستدعي في صميم عملياتها وجوداً دولياً دائماً ونظرة متعددة الجنسيات.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.CarnegieEndowment.org

مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي

واشنطن

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

Massachusetts Avenue, NW 1779
Washington, D.C. 20036
United States

P +1 202 483 7600 F +1 202 483 1840

CarnegieEndowment.org | info@CarnegieEndowment.org

موسكو

مركز كارنيغي موسكو

Tverskaya, 16
Moscow 125009
Russia

P +7 495 935 8904 F +7 495 935 8906

Carnegie.ru | info@Carnegie.ru

بيجينغ

مركز كارنيغي-تسينغوا للسياسة العالمية

Tsinghua University Science Park
Innovation Tower, Room B1202C
Haidian District, Beijing 100084
China

P +86 10 8215 0178 F +86 10 6270 3536

CarnegieTsinghua.org

بيروت

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

شارع الأمير بشير، برج العازارية
المبنى رقم 1210 2026، الطابق الخامس
صندوق البريد 11-1061
وسط بيروت
لبنان

تلفون: +961 91 12 99 1 | فاكس: +961 91 15 99 1

Carnegie-MEC.org | info@Carnegie-MEC.org

بروكسل

كارنيغي أوروبا

Rue du Congrès 15
Brussels 1000
Belgium

P +32 2735 5650 F +32 2736 6222

CarnegieEurope.eu | brussels@ceip.org